جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

في فكر الأستاذ مالك بن نبي

د.لخضر شايب
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
جامعة باتنة- الجزائر

ليس عجيبا أن يكتب المفكر الأستاذ مالك بن نبي عن حركة رائدة في مجال الإصلاح الشامل مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وليس من العجب أيضا أن تقع الأفكار المنثورة في كتبه عن قيمة العمل الذي قامت به الجمعية في إطار الموقف الحر لهذا المفكر من قضايا تاريخ الجزائر الحديث، مع عدم خروجها عن النظريات العامة التي وضعها عن الحضارة ومشكلاتها، مما يبين أن ما كتبه لم يكن يهدف إلى التعريف بالجمعية أو لتقريضها، ولكنه مواد – أو بعض مواد – تقع في إطار تحليله لشروط النهضة بعامة، والنهضة الجزائرية على وجه الخصوص.

ونستطيع أن نتبين فيما كتبه الأستاذ بن نبي عن جمعية العلماء الجزائريين ذلك الاحترام الكبير من مفكر يعي أبعاد المشروع الجبار الذي قام بإنجازه إمام الجزائر الحديثة عبد الحميد بن باديس وزملاءه من رواد العمل الإصلاحي الحر والجمعوي. وهو المشروع الذي كان يهدف إلى تصحيح عقيدة الجزائريين، وردهم فيها إلى مرجعية القرآن الكريم وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام، ونشر التربية والثقافة الإسلامية في ربوع الوطن الجزائري بعد قرابة قرن من المسخ الاستعماري، وإشاعة التوعية الاجتماعية والسياسية بين العامة والخاصة، وربط أجزاء الوطن الجزائري، واختيار وسائل المواجهة مع الاستعمار [1]. ويعتبر الأستاذ بن نبي أن الجمعية قد نجحت في تحقيق هذا الهدف، خصوصا وقد كانت " أقرب هذه الحركات – أي الحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي – إلى النفوس، وأدخلها في القلوب، إذ كان منهاجهم الأكمل قوله تعالى: " إن الله لا يغير

[1] – دعائم النهضة الوطنية – محمد الطاهر فضلاء – دار البعث – قسنطينة – ط1 – 1984 – ص 89 .

ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ... فظهرت آثارها في كل خطوة، حتى أشرب الشعب في قلبه نزعة التغيير فأصبحت أحاديثه تتخذها شرعة ومنهاجا" [2].

والحقيقة أن ما انتهى إليه الأستاذ بن نبي في تقييم لعمل الجمعية ليس جديدا، بل هو رأي عام يشاركه فيه الباحثون الأكاديميون وغير الأكاديميين ممن عرضوا لبحث إسهامها في تحقيق شروط النهضة، ودورها في التأثير على الحركة الوطنية الجزائرية، إذ تقرر عندهم أن ما أنجزته " يمثل خير تمثيل الصورة التي يمكن أن تتخذها الدعوة إلى النهضة، فقد اعتمدت في أسسها النظرية العلم الصحيح، والخلق المتين، ونبذ الجمود، وترقية المسلم الجزائري في حدود إسلاميته التي هي حدود الكمال الإنساني، وحدود جزائريته التي يكون بها عضوا حيا عاملا في حقل العمران البشري،وحدود عروبته التي تمنحه - مع الجزائرية والإنسانية - الشخصية التاريخية الثقافية المميزة "[3].

والملاحظ أن الأستاذ بن نبي قد تجاوز هذا الإطار التقييمي والملاح لعمل جمعية العلماء المسلمين إلى مجال لم يطرقه - فيما نعلم - أحد من الباحثين، وذلك هو موضوع تحليل (آثار) مشاركتها في العمل السياسي الوطني على مستقبل الجزائر بأكمله. وهي المشاركة التي كان يرى فيها تضييعا لجزء كبير مما حققته حركة النهضة الإسلامية التي ابتدأها رجال الإصلاح منذ العشرية الثانية من القرن العشرين، وخصوصا لما تم إنجازه في الفترة القصيرة التي شهدت ميلاد العمل الشامل والمخطط بعد لم شتات جهود العلماء الجزائريين في إطار الجمعية. وعلى عكس ما يعتقده بعض الباحثين، مثل الدكتور محمود قاسم الذي حصر المآخذ التي أخذها الأستاذ بن نبي على الجمعية في دعوتها إلى عقد المؤتمر الإسلامي سنة 1936 [4]، فإننا نجده يقف من مشاركة الجمعية في العمل السياسي موقفين متباينين تمام التباين، إذ نجده يرحب بجميع النشاطات التي قام بها أعلام الجمعية قبل سنة 1936، إضافة إلى ترحيبه بعقد المؤتمر الإسلامي

---

[2] - شروط النهضة - مالك بن نبي - دار الفكر - دمشق - ط 1985 - ص 25 .

[3] - مع الفكر السياسي الحديث - د. عبد الله شريط - ص 112 ، 113 . نقلا عن / أسس التقدم عند مفكري الإسلام - د. فهمي جدعان - . وانظر / دعائم النهضة الوطنية الجزائرية - محمد الطاهر فضلاء - ص 68 . والشيخ عبد الحميد بن باديس - د. رابح تركي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - ص 367 ...

[4] - انظر / الإمام عبد الحميد بن باديس - دار المعارف - القاهرة - ط2 - د.ت - ص 30 .

الجمعية قبل سنة 1936، إضافة إلى ترحيبه بعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري - على عكس ما ظن الدكتور قاسم - الذي تم بعد أن أقنع الشيخ عبد الحميد بن باديس (بن جلول) رئيس كتلة النواب في قسنطينة بضرورة الاجتماع الذي حضرته جميع القوة الوطنية بما فيها الشيوعيون[5]. وقد رأى بن نبي في ذلك تجميعا للجزائريين تحت قيادة جمعية العلماء للرد على مشروع النائب الفرنسي (فيوليت) الذي كان يلوح بالمساواة لبعض الجزائريين بشرط تنازلهم عن خصوصيتهم الإسلامية. ويقابل هذا الموقف موقفه الرافض لمشاركة الجمعية في العمل السياسي، في الصورة التي مارسه بها رجالها بعد انعقاد هذا المؤتمر.

والواقع أنه لا يوجد أي تناقض في هذين الموقفين اللذين وقفهما المفكر الجزائري الكبير من هذا الأمر، ذلك أن موقفه الأول كان يستجيب لضرورة وقوف الحركة الإصلاحية في وجه جميع المناورات الداخلية والخارجية التي تستهدف القضاء على الشخصية الوطنية، والتي كانت الجمعية تعمل على إحياء مقوماتها ونشر الوعي بها بين المواطنين. وقد كانت دعوتها إلى جمع القوى الوطنية على هذا الهدف واضحة في ندائها وقيادتها للمؤتمر الإسلامي كما نوه بذلك .

أما بالنسبة للموقف الثاني فإنه يستجيب لتحليلاته لشروط النهضة التي كان يرى أنها تكمن أساسا في وعي الذات بالواقع، وعملها - تخطيطا وتنفيذا -على إيجاد الحلول التي تحقق أهدافها الخاصة. ولذلك كان رحمه الله يرى أن القيام بالواجب أفضل وأجدى من المطالبة بالحقوق، ذلك أن القيام بالواجب يرتبط بالنفس الفاعلة، أي بالمعامل الداخلي الذي يتحكم في عملية السعي إلى تكوين الحضارات، أما المطالبة بالحقوق فإنها تتوقف على المعامل الخارجي، وهو بطبيعته لايقع تحت سيطرة الذات، وبالتالي فإن تعليق تحقيق الأهداف عليه يتضمن (اتكالية) تتنافى مع الحضارة. وهذا موقف واضح جلي في مؤلفات الأستاذ بن نبي حيث يعتبر أحد مدارات تحليلاته لعناصر أي بناء الاجتماعي، ولعل أوضح تعبير عنه - وأبسطه - هو قوله: " فحسب تركيزه - أي الإنسان المسلم - على الواجب أو على الحق تكون معادلته الاقتصادية: إيجابية، بفائض الاستهلاك على الإنتاج، أو

---

[5]- انظر / جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي - د. أحمد الخطيب - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر - 1985 - ص 245 .

متعادلة إذا استوى الطرفان، أو سلبية إذا كان الاستهلاك أرجح في الميزان"[6].

ومن الواضح لمن تتبع تحليل الأستاذ بن نبي لعمل جمعية العلماء المسلمين أنه كان ينظر إلى ما أنجزته من خلال هذا المبدإ الذي وضعه - هو مبدأ الجمعية أساسا - ولذلك فقد اعتبر دعوتها إلى عقد المؤتمر الإسلامي تعبيرا عن القيام بالواجب. وقد تم الاجتماع، وطالب الجزائريون فيه بترسيم العربية لغة رسمية للبلاد، وإعادة مجمل النشاط الديني إلى إشراف المسلمين، كما طالب المؤتمرون بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع محافظتهم على خصوصية القوانين الإسلامية[7] ... وتم نقل هذه المطالب إلى العاصمة الفرنسية، وهو الأمر الذي رأى فيه الأستاذ بن نبي (نقضا) لموازنة (الحق والواجب)، إذ أن الجمعية قد انزلقت إلى جانب المطالبة بالحقوق فربطت مستقبل الجزائر بالقرار الفرنسي الذي لن يتصرف إلا تبعا لمصالحه. وهذا موقف خاطىء في نظر ابن نبي خصوصا وأن العلماء كانوا يعلمون أن حل المشكلات الجزائرية يوجد في الجزائر، كما يعبر عن ذلك شعارهم الذي اتخذوه من سورة الرعد { إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم } . وهو الشعار الذي اتخذه - كما هو معلوم - ابن نبي نفسه متأثرا في ذلك بالجمعية وبتحليلاته الفلسفية والتاريخية للحضارة ومشكلاتها، ولهذا يقول : " وعلى الرغم من قوة عبارات الإصلاحيين الجزائريين فإن هذه الكلمات قد انحرفت أحيانا - وبكل أسف - عن أهدافها لأسباب تضاد المنهج ... فبأي غنيمة أرادوا أن يرجعوا من هناك - أي من باريس - وهم يعلمون أن مفتاح القضية في روح الأمة، لا في مكان آخر"[8].

وقد ذهب الأستاذ بن نبي في تحليله إلى أبعد مما سبق، إذ كان يرى أن هذه (الحيدة) في تصور جمعية العلماء للمشكلة الجزائرية وحلها قد أعطى الفرصة كاملة للسياسيين لكي يركبوا موجة المطالبة، ولكي يقودوا الحركة الوطنية، وقد بدأ ذلك عندما تنازل الإمام عبد الحميد بن باديس عن قيادة الوفد الذي توجه إلى باريس في 18 جويلية 1936 لرئيس كتلة النواب الجزائريين، بن جلول. وقد شكل هذا، إضافة إلى ماسبق، إهانة

---

6 - المسلم في عالم الاقتصاد - دار الفكر - دمشق - ط1985 - ص 90 .

7 - انظر جملة هذه المطالب في / جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي - د. أحمد الخطيب - ص 246 ...

8 - شروط النهضة - ص 26 .

شخصية لابن باديس ومن ورائه الشعب الجزائري برمته، باعتبار أن رائد حركة الإصلاح كان الممثل الحقيقي – والوحيد – للشعب، والمعبر عن أمانيه. وقد كان هذا المسلك حيدة في حركة النهضة لأن الجمعية بالنسبة للمفكر ابن نبي كانت تمارس قبل هذا الانزلاق واجبها المتمثل في التخطيط لمستقبل الجزائر العربية المسلمة، وكانت تعمل على تحقيقه في الميدان، وبوسائلها الخاصة عبر نشاطاتها الكثيفة في مجالات : الوعظ، والتعليم، والصحافة ... أما كون تخليها عن الواجب قد أعطى الفرصة لتضييع السياسيين لمستقبل الشعب فلأن هؤلاء، وقبل أن تعطيهم جمعية العلماء فرصة قيادة الحركة الوطنية، كانوا لا يساوون شيئا في ميزان القوى الوطنية، ذلك أنهم دخلوا حقل العمل متأخرين – سنعود إلى هذا الموضوع لاحقا – فقد سبقتهم حركة النهضة التي ابتدأت عملها منذ العقد الثاني من القرن العشرين. هذا، إضافة إلى أن عملها كان يتناسب تماما من الناحية النفسية والمنهجية، وله نفس أهداف الجزائريين،وهو : تحقيق (المسلمين) (العرب) (الجزائريين) (للاستقلال)، وهو الأمر الذي لا تستطيع أي حركة جزائرية أخرى تحقيقه. أما وقد خالفت جمعية العلماء تصورها، وخرجت على منهجها الذي يقوم على أداء الواجب فقد نقضت ما أنجزته بنفسها، إذ جعلت هذه (الخبطة السياسية) التي يدعو بها الأستاذ بن نبي خضوع الجمعية لمنطق المطالبة " كل مقهى سوق عكاظ، وكل مائدة فيها أصبحت منبرا، يخطب من حولها من يشاء، بما شاء، ولمن شاء، وكيفما شاء. لقد فقدت الكلمة قيمتها بانقالها من النادي أو المسجد إلى المقهى منذ سلمت القيادة (المعممة) زمام الأمر للقيادة (المطربشة) حتى على رأس المؤتمر الإسلامي، الذي راح اول ضحية لهذا التسليم"[9] .

وأخطر ما في تحليل الأستاذ بن نبي لعمل الجمعية بعد 1936 ، والأكثر جدة، واستشرافا للمستقبل في الوقت نفسه، هو تأكيده على أن تسليم الشيخ ابن باديس وصحبه زمام القيادة للسياسيين قد أنتج في مستقبل الجزائر القريب شيئين:

1 – أولهما : تأخر قيام الثورة التحريرية حتى سنة 1954 .

2 – وثانيهما : هو أن الجزائر قد عرفت من المشاكل،بعد الاستقلال، ما لم تكن لتعرفه لو أن الجمعية لم ترتد عن العمل الحق الذي كانت تقوم به، ولو أنها لم تعط الفرصة لمرض الكلام ليستولي على

---

[9] – مذكرات شاهد للقرن – دار الفكر – دمشق – ط2 – 1984 – ص 384 .

الجزائريين، فكان ذلك مطية لعودة جميع النقائص والعادات القبيحة - دينيا وفكريا وسلوكيا -التي قضت الجمعية عليها -أو كادت- قبل سنة 193[10].

ويبدو لي أنه من المفيد تماما بالنسبة لفقه تاريخ الفكر الجزائري الحديث، وفهم بعض الأسس التي يستوجب توفيرها لنجاح أي مشروع نهضوي مستقبلي أن نبحث ببعض التعمق وان نحاول إثراء هاتين النقطتين اللتين أثارهما الأستاذ بن نبي باقتضاب شديد.

وتتعلق معالجة هاتين النقطتين ببحث موضوع اشتغال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالسياسة، وهو الموضوع الذي تركزت عليه - كما سبقت الإشارة - جل أبحاث الدارسين للتاريخ الجزائري الحديث، حيث انصرفوا إلى البحث في صحة القول بمشاركتها في هذا النشاط أو انصرافها عنه، وإلى تحليل الدور الذي قامت به في هذا المجال، وخصوصا البحث في وجود الهدف الاستقلالي أو انتفائه من برامجها. ومن هؤلاء الدكتور أحمد الخطيب الذي رصد عدم وجود أي هدف سياسي في الوثائق الرسمية للجمعية، مع وجود هذا الهدف واضحا في كتابات أعلامها [11]. وقد أرجع الدكتور أبو القاسم سعد الله هذه (الخطة) التي لم يفهم البعض دواعيها إلى عدم استبعاد " أن تكون الإدارة الفرنسية قد حلت الجمعية، وقضت عليها في مهدها، لو لم تختر هذا الطريق المحفوف بالأخطار والمزالق " [12]. والواقع أن هذين الرأيين يفسران إلى أبعد حد خطة الجمعية في العمل السياسي إذ قررت تكليف رجالها بالقيام به بصفة فردية، وتولت مؤسستها - باعتبارها تنظيما رسميا - العمل الإصلاحي، كما يفسران دوافعها إلى عدم الخروج على السلطات الاستعمارية بمشروع واضح ومتكامل يكون الاستقلال السياسي للجزائر أصلا فيه، إذ المنتظر في هذه الحالة أن تمنع فرنسا أي نشاط، مهما كان نوعه، لرجال حركة الإصلاح فيخسر الشعب الجزائري المسلم خسارة لا تعوض بحرمانه من التكوين الحقيقي الذي كانت تقوم به الجمعية في كل ميدان.

ويؤكد ما ذهبنا إليه قبل قليل فصل الإمام عبد الحميد بن باديس، أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي، بين المطالب التي تقدم بها رسميا باسم الجمعية، أي ترسيم اللغة العربية لغة للجزائر، وعدم تدخل السلطات

---

10 - انظر / المرجع السابق - ص 389 ...

11 - انظر / جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي - ص 116 .

12 - الحركة الوطنية الجزائرية - ج3 - ص 96 .

الاستعمارية في تسيير المصالح الدينية للمسلمين الجزائريين التي طالب بإرجاع الإشراف عليها إلى أصحابها، وبين المطالب التي تقدم بها باسمه الشخصي، وهي المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات مع احتفاظ المسلمين بخصوصيتهم الثقافية ... ومن الواضح أن المطالب الأولى لم تخرج عن إطار النشاط المعلن للجمعية، وهو العمل على ترقية المسلمين والمحافظة على دينهم وثقافتهم، بينما كانت المطالب الثانية سياسية صرف.

ويبدو من الضروري هنا أن ننبه إلى نقطة أغفلها كل الدارسين رغم أهميتها البالغة في تفسير عدم ظهور الهدف الاستقلالي في برنامج جمعية العلماء، وتتمثل هذه النقطة في معرفة الجمعية التامة والواعية بالقوانين والأطر الثقافية التي تتحرك فيها آليات الإدارة والسياسة الفرنسية، وأهم هذه الأطر هي : إقرار العلمانية، أو الفصل بين الدين والدولة منذ سنة 1905 - بعد سلسلة طويلة من الإجراءات المعادية للمسيحية والدين عموما - وهو المبدأ الذي يسمح بحرية الاعتقاد، ولكنه يفرض على دوائر السلطة عدم السماح بتدخل الدين في تسيير شئون السياسة [13]. ولذلك التزمت جمعية العلماء - شكليا - بهذا الإطار القانوني لأن خروجها عليه كان معناه المخالفة الصريحة لسمة (اللائكية) المتحكم في تسيير الشئون العامة، وبالتالي الحل. ولكن الجمعية مع هذا استغلت هذا المبدأ في الإلحاح بالمطالبة بعدم تدخل الإدارة الاستعمارية في تسيير الشئون الدينية للمسلمين الجزائريين، واستطاعت أن تحتمي به في الوقت نفسه من الحل ما دامت تحترم أطره العامة. ويفسر هذا الأمر إلى حد بعيد ما يلاحظه الدارس غير العارف بفلسفة الدولة الفرنسية - مندهشا - من عدم قدرة السلطات الفرنسية على التضييق الخانق الذي يصل إلى منع نشاطات الجمعية كلية، وعدم التجائها إلى سجن العلماء أو تشريدهم أو غيرها من الإجراءات الصارمة - اكتفت فرنسا في هذا الخصوص بمنع الصحف التي تبادر الجمعية إلى إصدارها تحت عناوين جديدة،وبعض التضييقات على العلماء - إذ أن الإدارة الفرنسية لم تكن تستطيع - في إطار احترامها لحرية الاعتقاد - أن تتخذ إجراءات فاضحة ومخالفة بشكل صريح للقانون .

---

13 - انظر في هذا الموضوع / L'eglise et l'etat en france - Gabriel le pointe - p.u.d.f - paris - 2 Edit - p 100

ولابد لنا أن نضيف هنا أن جمعية العلماء لم تخرج عن إطار الفلسفة التي تتحكم في الدستور الفرنسي في جملة مطالبها، ولذلك نلاحظ إصرار علمائها على الإحالة إلى قيم الثورة الفرنسية - وهو الأمر الذي فسره الكثيرون ممن لايعرفون المرجعيات التي قامت عليها السياسة الفرنسية منذ ثورة 1789 باعتباره مهادنة من الجمعية لفرنسا - كلما أرادو إلزام الدولة الفرنسية بمطالبهم، ومن نماذج ذلك ما كتبه الإمام ابن باديس في المتتقد سنة 1925 حيث يقول: " إن الأمة الجزائرية قامت بواجبها نحو فرنسا في أيام عسرها ويسرها، ومع الأسف، لم نر الجزائر قد نالت على ذلك ما يصلح أن يكون جزاءها. فنحن ندعو فرنسا إلى ما تقتضيه مبادئها الثلاثة التاريخية - الحرية والمساواة والأخوة - من رفع مستوانا العلمي والأدبي ... وتشريكنا تشريكا صحيحا، سياسيا واقتصاديا في إدارة شئون وطننا الجزائر" [14].

وإجمالا فإن نشاط الجمعية قد اقتسمه توجهان، توجه تكويني ديني ثقافي هدفه بعث الإسلام في نفوس الجزائريين، وإحياء تنظيماته باعتبارها أقدر الوسائل - وأكثرها التصاقا بالشخصية الوطنية - المتوفرة لصناعة لحمة الوحدة الوطنية. وكانت حركة الإصلاح تستغل لتحقيق ذلك الوعظ والتدريس في المساجد، ونشر التعليم الإسلامي العربي الذي يتولاه رجالها في كامل ربوع الوطن، إضافة إلى نشاطاتها الصحفية والثقافية ... أما بالنسبة للتوجه السياسي فقد تولاه علماء جمعية العلماء بعيدا عن غطائها الرسمي، وكان هدفه تحقيق بعض الحقوق للجزائريين، وإبداء الرفض للإجراءات الفرنسية الهادفة إلى تعميق إبعادهم عن تسيير شئون وطنهم. ولا يعني هذا الفصل الذي اعتمدته الجمعية متعمدة الانفصال الحقيقي بين العملين، بل هو مجرد اختلاف في الشكل، لأننا إذا تعمقنا في التحليل فإننا نجد أن النشاط السياسي كان رافدا للعمل الدعوي الذي يؤسس لقيام الأمة الجزائرية، كما أن هذا الأخير كان عملا سياسيا إذ أن هدفه الوصول إلى تحقيق الاستقلال.

ويبدو أن ما أوضحناه كان بعيد المتناول عن كثير من الدارسين الذين عملوا بدراساتهم - وربما عن غير وعي - على الفصل بين هذين النشاطين، وهم في هذا أكثر بعدا عن الحقيقة من أولئك الذين لاموا

---

[14] - انظر النص في /جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي - د. أحمد الخطيب - ص 117 .

الجمعية على الاشتغال بالسياسة لاعتقادهم أن هذا الميدان حكر على السياسيين وأن الجمعية يجب أن تختص بالوعظ فقط، وقد بين الأستاذ الأمين العمودي منذ سنة 1937 خطأ هذا الظن ، فقال: " ومن جملة التهم القبيحة التي ألصقت بها دعوى بعض المغرضين أنها تتدخل في السياسة التي يفهمون معناها فهما خاصا " . وقد أوضح الأستاذ العمودي بعدها ما نبهنا عليه من وقوع هذا الاهتمام من الجمعية في إطار الهدف العام الذي كانت تسعى إليه، وهنا يكون من " الواجب المتحتم عليهم – أي على العلماء – أكثر من غيرهم أن يخدموا الأمة بكل ما أوتوا من علم وقوة "[15].

ومن المفيد أن نذكر هنا أن الأستاذ بن نبي لم يكن من جملة الذين نبه على خطإهم الأستاذ العمودي، إذ كان هدف هؤلاء التوصل إلى استبعاد الجمعية من كل مشروع يتقرر فيه مستقبل الجزائر، بينما فصل الأستاذ بن نبي بين اشتغالها بهذا المجال قبل 1936 حين كان نشاطها السياسي يقع – إضافة إلى سريته وهدوئه والمسئولية الفردية عنه – كرافد لعملها الأساسي، وهو التأسيس للنهضة والاستقلال والتقدم في إطار وحدة وطنية جزائرية إسلامية معاصرة ، وبين عملها في هذا المجال بعد 1936 حيث لاحظ انصرافها الكامل للاشتغال بالسياسة المطالبية. وقد خصص الأستاذ بن نبي هذا الجانب بنقده باعتبار ذلك يضر بعمل الجمعية الأساسي، أي تكوين الشعب الجزائري، وهو المشروع الذي كانت تتميز به على الأحزاب السياسية التي تفتقد إلى مثل هذا البرنامج، وتتفوق به أيضا باعتبار أن عملها تأسيسي يومي قاعدي. ولهذا كله رأى في تسليم كل هذا التاريخ الحافل ليميعه السياسيون ويستغلونه لتحقيق أغراض صغيرة – مثل الانتخابات – مسلكا يجب أن ينبذ.

ومن الضروري أن ننبه هنا – استنتاجا من تحليلنا لمجمل إنتاج الأستاذ مالك والنظريات التي وضعها – إلى أن الاستقلال ذاته يعتبر هدفا (صغيرا) لأنه إذا تحقق في أرضية لم تفعل فيها حركة نهضوية – كما حدث فعلا في الجزائر – فإنه سيكون استقلالا ساما، لأن المشاكل التي ستعمل فيها السلطة السياسية تكون من الحدة بحيث تمنع تحققه فعليا، كما يعوق

---

15 – انظر هذا النص في / مع الفكر السياسي الحديث – د. عبد الله شريط – ص 145

الاستقلال ذاته - باعتباره حدثا عملاقا وهدفا في الوقت نفسه - من التفكير وتنفيذ أي (فعل) نهضوي حقيقي.

ورغم أن الأستاذ بن نبي لم يوضح لنا الأطر المعرفية والخلفيات التي استند عليها في الحكم بأن نشاط الجمعية التكويني - بما فيه اشتغال علمائها بالنشاطات التي تعارف الناس على تسميتها بالسياسة، وكان العلماء يعتبرونها مجالا للعمل الدعوي التأسيسي - كان كافيا لوحده في الوصول إلى الثورة على الاستعمار الفرنسي قبل تاريخ الثورة التحريرية الفعلي، وهو 1954 ، إلا أننا نوافقه تماما على هذا الرأي، وهذا بناء على علمنا بفقه الإسلام في موضوع علاقات المسلمين بغيرهم من الأمم، وهو الفقه الذي يبنى أساسه الأول على تقرير عدم جواز خضوع المسلمين إلا لحكومة إسلامية - أو من المسلمين على الأقل - وفي إطار هذا المنظور الشرعي فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت تعلم على وجه اليقين ضرورة خروج الجزائريين يوما ما ثائرين على الاستعمار الفرنسي، وهو الأمر الذي لوح به منذ سنوات طويلة قبل إنشاء الجمعية أحد كبار المثقفين الجزائريين المتعاملين مع فرنسا - في إطار خصوصيته الإسلامية العربية - وهو الشيخ محمد بن رحال الذي قال : " إذا كان إسلام شمال إفريقيا لم يتحضر من فرنسا ومن اجل فرنسا فإنه سيتحضر رغما عنها وضدها" [16].

ورغم أن أبن رحال - وظاهر المقالات والآراء الصادرة عن علماء الجمعية - كانت تدعو إلى تعامل بين الجزائر وفرنسا يحقق الشخصية الوطنية في إطار الدولة الفرنسية، وهو ما ظل يردده الدارسون وخصوصا المحللون السياسيون الذين اعتبروا هذا الهدف مطمح الجمعية، إلا أن العمل الميداني الذي كانت تقوم به هذه الحركة في إطار عملها الرسمي كان يقضي على مثل هذا المنظور بالسقوط عاجلا أو آجلا، لأن إحياء الروح الإسلامية ورفع قدرتها الجهادية كاف لإحداث الثورة. وهذا أمر معلوم بالضرورة لكل مسلم، وقد كان كذلك بالنسبة لعلماء الجمعية الذين كانوا يجتهدون يوميا من أجل الوصول إليه، وكانوا يعلمون قدوم هذا اليوم دون أن يحددوا له موعدا. ومن الأدلة التي تشهد لصحة تحليلنا السابق معرفة الدوائر السياسية والفكرية الفرنسية لهذا الأمر فقد كتب (ألبار بايل) عن

---

16 - تاريخ الجزائر الحديث - د. عبد القادر جغلول - دار الحداثة وديوان المطبوعات الجامعية - الجازئر - ط3 - 1983 - ص 101 .

علماء الحركة الإسلامية الجزائرية في الكونكورد الباريسية - وهو مقال ترجمته الشهاب وتولت نشره ؟ - سنة 1938 :" وإن سياستهم الحاضرة تنحصر في المرابطة بحصن الثقافة والدين، وهكذا يتداخلون في كل شيء وينتظرون أن يتقدم رجال آخرون لاستعمال السلاح الذي يصقلونه الآن بأيديهم »[17] .

وعلى عكس ما يعتقده الكثيرون وخصوصا من العلمانيين والمسيسين فإننا يجب أن نضع كل الآراء التي صدرت من العلماء المسلمين والتي من الممكن أن يفهم منها رضاهم بالخضوع لفرنسا في إطاره الزماني وموازين القوة فيه، أي خضوع الجمعية للقوانين الفرنسية، وعملها في مجتمع مستعمر. ونستطيع أن نعتبر موقف الإمام ابن باديس مما أسماه (الجنسية القومية) و(الجنسية السياسية) نموذجا لإدراكه ظروف المحيط الذي كان يعمل فيه، فقد قال: " تختلف الشعوب بمقوماتها ومميزاتها ... ولا بقاء لشعب إلا ببقاء مقوماته ومميزاته ... فالجنسية القومية هي مجموع تلك المقومات وتلك المميزات ... اللغة التي يعرب بها ويتأدب بآدابها، والعقيدة التي يبني حياته على أساسها، والذكريات التأريخية التي يعيش عليها ... والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقوملت ... والجنسية السياسية لشعب أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية مثل مل كان عليه ... من واجبات اشتركا في القيام بها (لظروف) و(مصالح) ربطت بينهما. ومن الممكن أن يدوم الاتحاد بين شعبين مختلفين في الجنسية القومية إذا تناصفا فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية. وبعد، فنحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية ... وأنه من المستحيل إضعافنا فيها فضلا عن إدماجنا أو محونا. أما من الناحية السياسية فقد قضى قانون 1865 باعتبارنا فرنسيين، لكنه نفذ، وينفذ تنفيذا جائرا فيفرض علينا جميع الواجبات الفرنسية دون حقوقها"[18] .

ولابد أن نلاحظ هنا أن مطلب المساواة في الحقوق والواجبات لا يعني رضا الجمعية بالاستعمار الذي لم تتقبله إلا مرغمة، وكانت تعمل جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة للتخلص منه. ويدل على هذا دلالة

---

17 - دعائم النهضة والطنية الجزائرية - محمد الطاهر فضلاء - ص 111 . وانظر / جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي - د. أحمد الخطيب - ص 119 .

18 - انظر نص المقال كاملافي / دعائم النهضة الوطنية - محمد الطاهر فضلاء -ص

واضحة استخدام الإمام لكلمتي (ظروف) و (مصالح) اللتين تعتبران مفتاح فهم النص السابق على الوجه الصحيح . ومعنى هذا أن (المداراة) كانت منهج عمل حقيقي حيث توسل العلماء بذلك من أجل تمرير مشروعهم الإصلاحي، وتحقيق بعض المصالح الظرفية للجزائريين. ويوجد في أدبيات جمعية العلماء الكثير من الشواهد على انتشار هذا المنهج في كتابات أعلامها، ومن النصوص الشهيرة في هذا المجال قول الإمام ابن باديس سنة 1925 في المنتقد : " إن الأمة الجزائرية أمة ضعيفة ومتأخرة فترى من ضرورتها الحيوية أن تكون في كنف أمة عادلة متمدنة لترقيها في سلم المدنية والعمران، وترى هذا في فرنسا التي ربطتها بها روابط المصلحة والوداد" [19]. ونحب أن ننبه إلى أن الإمام كان على يقين من عدم وجود هذا العدل في فرنسا، ولا هو كان يرجو ترقية الفرنسيين للجزائريين، مع علمه اليقيني باستحالة أن يتحقق ذلك على أيدي المستعمرين، ويقينه بأن عنصر (الوداد) مفقود في علاقات الأمتين.

ومن النصوص الدالة على هذه (المداراة) ما كتبه الشيخ الطيب العقبي سنة 1937 ردا على أحد الوزراء الفرنسيين الذي رأى في مطالب المؤتمر الإسلامي ثورة على فرنسا تجب مجابهتها بما يلزم من قمع استعماري، وقد ذهب الشيخ في هذا المقال إلى المطالبة ببعض الحقوق معتمدا على أسلوب (نفخ) (الأنا) الاستعماري، قال « وهل يتصور عاقل في الدنيا أن تعمد دولة رشيدة ... إلى توزيع قواها ...وهي لاتزال بعد في حاجة إلى تلك القوة المتحدة ... ليس في الجزائر اليوم من ثورة عملية، وليس فيها من خارج على السلطة الفرنسية ...لكن في الجزائر ثورة فكرية ... وفي الجزائر أمة عرفت أنها تقوم بكل الواجبات ... ولكنها تحرم من حقوقها" [20].

وبناء على ما سبق فإنه من الممكن لنا أن نعتبر جميع الآراء التي أبداها العلماء في خصوصية الشخصية الوطنية الجزائرية - ورفضهم للإدماج وتحريم الزواج من الأجنبيات - عملا موازيا لمثل هاته الآراء التي رحبوا فيها بالحصول على بعض الحقوق في مقابل الالتزام بالتعاون الجزائري الفرنسي في إطار الاستعمار. وفي هذه الآراء أيضا دليل كاف

---

[19] - انظر النص في / جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي - د. أحمد الخطيب - ص 117 .

[20] - انظر النص في / مع الفكر السياسي الحديث - د. عبد الله شريط - ص 131 .

على عدم خضوع الجمعية لفرنسا بأي شكل من الأشكال ما عدا لضرورة تقديرها الواعي لعنصر (القوة) الذي كان في يد فرنسا، ومن ذلك قول الإمام سنة 1937: " إن الأمة الجزائرية ليست فرنسا، ولايمكن أت تكون فرنسا، ولاتستطيع أن تصير فرنسا (ولو أرادت)، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد: في لغتها، وفي أخلاقها، وفي عنصرها، وفي دينها، لاتريد أن تندمج"[21]. كما يمكننا إضافة إلى ما سبق اعتبار التركيز على إبراز (الخصوصية) الجزائرية في كل حين عملا يدخل في صميم التحضير للثورة. ورغم أن الدارس لعمل الجمعية في الثلاثينات لايستطيع أن يؤكد الزمن الذي ستنفجر فيه هذه الثورة، وهل كان ذلك يستم قبل 1954 كما يؤكد الأستاذ بن نبي، أو بعد هذا التاريخ، إلا أن هذا الدارس نفسه كان من الممكن له أن يقرر - بكل ثقة - أن هناك ثورة قادمة.

ويبدو أن الجمعية في الفترة موضوع البحث - أي سنة 1936 وما بعدها - قد حاولت أن تحدث (نقلة) في عملها التحضيري، ولذلك نلاحظ دخولها المعترك السياسي بكامل ثقلها على عكس العشرين سنة السابقة من نشاط العلماء. وهذا هو الأمر الذي رأى فيه الأستاذ بن نبي خطرا على حركة النهضة ومستقبل الجزائر لأن فيه تضييعا لكامل ما أنجزته على أرض الواقع، حيث عملت على تكوين الفرد الجزائري، وإقامة شبكة للعلاقات الاجتماعية تجمع كل الجزائريين وتوجه عملهم نحو هدف واحد. ومن الواضح أن هذه أهداف أساسية لأي مشروع حقيقي خصوصا في مرحلة الاستقلال .

وعلى النقيض مما أوضحناه قبل قليل فإن عمل السياسيين لم يكن يرجى منه أي خير للجزائر لأنه مجرد نشاط ظاهري، لا علاقة له بعوامل الإبداع الحضاري ذات الصبغة الروحية الثقافية بالأساس. وقد كان الاشتغال بالسياسة لتحقيق أغراض سياسية، وخصوصا في حالة المجتمع الجزائري المتخلف والمستعمر، يحمل من علامات دوام هذه الحالة الكثير لأنه لا ينصب - وهذا عنصر أساسي في النشاط السياسي - إلا على أهداف مرحلية. ولا مناص من التسليم بأن فكرة الأستاذ بن نبي في غاية الصواب لأن النظر في الحضارات الإنسانية، كما أن النظر - بأعين مفتوحة - في المجتمعات المتقدمة الحالية يؤدي إلى تقرير أن هناك عناصر أعمق في

---

[21] - انظر النص في /دعائم النهضة الوطنية الجزائرية - محمد الطاهر فضلاء - ص 105 .

البنية الاجتماعية هي المسئولة عن السعي العام نحو إقامة الحضارات الكبرى، كما أن أمر تقدم المجتمعات المعاصرة لا يرجع مطلقا إلى العمل السياسي، بل إلى تكوين هذه المجتمعات لمجموعة منظومات فعالة تحمي الحقوق والواجبات - على الأصح، فإن هذه المنظومات تربط الحقوق بالواجبات، ويتم ذلك بتعليق حق المواطن (س) بواجب المواطن (ع) ... وتنمية هذا الربط بحيث يوجب التنظيم تحرك آلياته كلما قصر (ع) في إيصال الحق إلى (س) - وتعمل على تنمية التقدم. ولايشكل العمل السياسي في هذه الحالة إلا أحد هذه المنظومات. ويؤدي بنا ما قررناه هنا إلى التأكيد على أن (التشكيل الثقافي) الذي يسبق دائما شكل العمل السياسي هو الذي يشكل منظومته ذاتها، والذي يمكنها بعد ذلك - وبعد ذلك فقط - أن تلعب دورا نشيطا في تنمية المنظومات الأخرى.

ويبدو لي أن ما أوضحته قبل قليل كان واضحا تماما بالنسبة للمفكر مالك بن نبي فبدا غير مهتم بتقرير أن العمل السياسي في الجزائر قد ابتدأ في الزمن نفسه تقريبا الذي ابتدأ فيه نشاط حركة الإصلاح الإسلامي في على يد الإمام الرائد عبد الحميد ابن باديس وبعض رواد هذا العمل مثل الشيخ البشير الإبراهيمي، والعربي التبسي، والفضيل الورتلاني ... وذلك بعد فترة طويلة عانى فيها الشعب الجزائري من ويلات الحكم الاستعماري الذي نصت قوانينه منذ 1848 على أن (الجزائر أرض فرنسية)، وأعلن على يد نابليون الثالث سنة 1863 المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، ولكنه (عطل) المساواة متعمدا بالنص على ضرورة تخلي الجزائريين عن الإسلام إذا أرادوا الحصول على حقوق الفرنسيين، وذلك في قانون 14 جويلية 1865 [22]، وهو الشرط الذي يظهر عزم فرنسا على استغلال الجزائريين والثروات الجزائرية دون حسيب. ومن المعروف أن أول حركة سياسية جزائرية بالمعنى الكامل للمصطلح قد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى إذ أنشأ الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، حركة الشبان المسلمين التي كانت تطالب بالمساواة في أطار المحافظة على قانون الأحوال الشخصية الإسلامي[23].

---

[22] - انظر في جملة القوانين التي خصصتها فرنسا للجزائر/ حزب الشعب الجزائري - د. أحمد الخطيب-المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1986-ج1 -ص 25 ...

[23] - السابق - ص 61 .

ورغم أن الأصول الإسلامية لحزب الشبان كان واضحا كما يظهر من جملة مطالبه، ومن النصوص المأثورة عن زعيمه مثل قوله في صحيفة الحزب – الإقدام – : " يجب أن يتحد القبائل والميزابيون والعرب ويشكلوا حزبا واحدا، فالفكر العنصري بعيد عنا طالما أن الإيمان يجمعنا"[24]. ورغم أن خليفة هذا الحزب في نشاطه السياسي وفي استقطاب مناضليه كان نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري بقيادة المناضل الوطني الكبير مصالي الحاج الذي كان البعد الإسلامي والهدف الاستقلالي عند واضحا تماما، إلا أن الأستاذ بن نبي لم ير في ذلك خيرا للجزائر، وذلك لما سبق وأن أوضحناه، أي أن التحزبات السياسية – مهما كانت – غير فاعلة في حركة النهضة لأنها لا تقوم بعمل قاعدي مؤسس، وتعويضها ذلك بالسمة (المطالبية) التي لم يكن لها فائدة خصوصا وقد كانت تنشط في إطار دولة مستعمرة.

والملاحظ أن الأستاذ بن نبي قد أخطأ عندما نص على أن العمل السياسي لم يبدأ في الجزائر إلا سنة 1936، وربطه ذلك بالنشاط الذي قامت به جمعية العلماء في المجال السياسي بعد المؤتمر الإسلامي.إلا أن هذا الخطأ لم يكن كبيرا إذا علمنا أن حزب النجم – وهو أكبر التجمعات السياسية الجزائرية قاطبة – لم يكن يمثل أي قوة في الجزائر عندما عقد المؤتمر، ولكنه ابتدأ ينتشر بعد ذلك وخصوصا بعد الخطاب الذي ألقاه الزعيم مصالي الحاج على المنبر الذي أعدته له الجمعية في 02 اوت 1936، والذي وافق فيه على المطالب التي تقدم بها المؤتمر الإسلامي، وأوضح فيه مبدأ الحزب الأول، وهو الاستقلال التام[25]. وقد نال هذا الموقف رضا الجماهير الحاضرة فحملت صاحبه على الأعناق، واستغل الحزب تلك الفورة فابتدأ ينشئ مكاتبه في ربوع الجزائر. وقد كان ذلك مؤذنا بصعود نجم العمل السياسي وتدهور أوضاع جمعية العلماء التي ما فتئت تفقد دورها الريادي في العمل الوطني.

ويجرنا ما أثرناه الآن إلى تقرير أن نظرة الأستاذ بن نبي للعمل السياسي كانت تستجيب من ناحية لنظرته الفكرية التي تقوم على عدم جدوى هذا النشاط بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق النهضة، ويصدق هذا خصوصا على حزب النجم الذي كان حزبا (مستوردا) – إذا

---

[24] – السابق – ص 76 . 77 .

[25] – السابق – ص 199 .

جاز التعبير - إذ نشأ في فرنسا، وكان يقوم بمجمل نشاطه بين المغتربين حتى وفرت له جمعية العلماء الفرصة للعمل في الجزائر. وهو في هذا يقف على النقيض من الجمعية التي كان الاتصال بالجزائر ثقافة وتاريخا أوضح سماتها. ومن المؤكد أننا نستطيع أن نضيف للعلل الفكرية التي نفرت الأستاذ بن نبي من العمل السياسي عواطف الاحتقار التي كان يشعر بها نحو بعض السياسيين الجزائريين، ويصدق هذا بالذات على بن جلول الذي سمح له الإمام بن باديس بقيادة المؤتمر الإسلامي، ومن المعروف أنه كان رفقة عباس فرحات - الذي ألغى، ولمدة طويلة من حياته، من عقله وقلبه فكرة وجود شيء اسمه الجزائر - أول المنشئين (لفدرالية نواب مسلمي الجزائر) التي وقف زعيمها ابن التهامي في وجه حزب الشبان المسلمين الذي أنشأه الأمير خالد، وكان من المطالبين - رفقة أتباعه - بالاندماج الكامل مع فرنسا بدون أي شرط [26] .

والحقيقة أن الحديث في هذا الموضوع يطول، ولكننا نعتقد أننا أوضحنا بما فيه الكفاية موقف الأستاذ بن نبي من جمعية العلماء المسلمين، ووضعنا أمام القارئ الحيثيات التي تحكمت في تكوين نظرته في هذا الموضوع. ولا بد الآن من الإبانة عن خلفيات بعض الآراء التي صدرت عن هذا المفكر في طيات نقده لعمل الجمعية السياسي:

1 - وأول هذه الأراء تتمثل في تقريره أن عمل الجمعية الميداني كان كافيا في إحداث الثورة قبل 1954 ، وأنه ما كان للجزائر أن تعرف المشاكل التي عرفتها بعد الاستقلال لو أن الجمعية هي التي أنجزت ذلك. وقد عالجنا النقطة الأولى من قبل بما فيه الكفاية، أما بالنسبة لتقريره تأثير إنجاز الجمعية مشروعها - لو تم - على مستقبل الجزائر فمن الوضوح والجلاء بحيث يبدو لكل أحد. ويقوم هذا الرأي على أن هذا المشروع كان بالأساس يتوجه إلى الإنسان الجزائري حيث كان يهدف إلى تنمية كفاءاته، وعلى المستوى الاجتماعي فقد كان يعمل على تحقيق ثقافة واحدة تعبر عن عقيدة الأمة الجزائرية وتاريخها، وتستجيب للرسالة التي يجب أن تقوم بها على المستوى الديني والحضاري. ومعنى ما قررناه قبل قليل أن الخلافات التي ظهرت قبل الثورة بين المركزيين والمصاليين ما كان لها أن تكون، كما أن الصراع بين التوجهات الجهوية القبائلية ذات النزعات الفرنسية وبقية الفاعلين في الحركة الوطنية كان مقضيا عليها بالزوال، ناهيك عن

---

[26] -انظر / المرجع السابق - ص 81 .

الخلاف بين جبهة التحرير الوطني وبين بعض القوى التي رفضت الركون إلى العمل المسلح فتحولت من قاطرة للعمل السياسي في الجزائر إلى خونة، بل إلى أكبر من ذلك حيث سمت الثورة كل أعداء المشروع التحريري باسم هؤلاء الرواد، أي (الحركة) أو (القومية) وهما مصطلحان أطلقا بالأساس على الحركة القومية الجزائرية التي بقيت وفية لمصالي الحاج، ثم استخدما في تعيين كل الخونة للقضية الوطنية.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن اندفاع الجزائر في العمل السياسي قد جعلها تنسى أن تكوين الدول الحقيقية لابد أن يستند إلى فلسفة واضحة الأصول تحقق حدا معينا من الانسجام بين أبناء الوطن الواحد، وهذا ما لم يحدث في الجزائر إذ اندفعت الحركة السياسية أثناء تهيئتها للثورة تجمع من حولها كل القوى الموجودة في الساحة الوطنية. وقد تأكد هذا إبان الثورة التحريرية إذ جمعت شتات كل الجهود، واكتفت قياداتها بالنص على الأصول العامة التي تحدد المرجعيات التي تستمد منها فعلها الثوري وأسس المجتمع الذي تهدف إلى إقامته. وقد كان هذا شيئا طبيعيا تماما إذ لم يكن في مقدور هذه القيادات، وهي في مهب المعركة، أن تهتم بتكوين شامل لإطاراتها، كما لم يكن في استطاعتها – وقد ضمت خليطا من الفلسفات – أن تختار التوجه الجزائري المستقبلي أو مشروع المجتمع الذي تنوي إقامته بشكل نهائي وواضح. وهكذا نستطيع أن نحكم بأن زعماء الثورة قد (أجلوا) حل هذه الإشكاليات إلى ما بعد الثورة التي تسببت النزاعات التي أفرزتها هي ذاتها في استمرار حال الفوضى الفكرية التي طبعتها. وقد لعبت القوى الموجودة في الساحة السياسية قبل الثورة، والتي اكتسبت بفعل المعركة التحريرية (مرجعية) تاريخية دورها الطبيعي في عدم توصل الزعامات الجزائرية إلى اختيار المرجعيات المناسبة التي يجب أن تتحكم في تسيير شئون الجزائر المستقلة. وهكذا ظل الشيوعيون ينادون بمشروع يستجيب لفلسفتهم الإلحادية، كما بادر الاشتراكيون إلى مثل ذلك، وكذلك أنصار الحل الليبرالي. وقد بقي الإسلاميون كالأيتام في مأدبة اللئام إذ جرى احتواء مشروعهم من قبل الثورة مع تفريغه من كل محتواه الديني والاجتماعي، كما بقي الجزائريون المسلمون الذين اندلعت الثورة باسمهم، وحملت شعار دينهم خارج اللعبة.

وتكفينا نظرة عجلى إلى فسيفساء الفلسفات التي تنادي بها الأحزاب الجزائرية المعاصرة ليعرف القارئ أن ما وصفناه ليس بالأمر المبالغ فيه. ومن المعروف أن تعايش بعض هذه الفلسفات أمر مستحيل

خصوصا وأن الخلاف بينها ليس في مناهج العمل بل في مصادر مشروع المجتمع وتوجهاته. ومن منا لا يعرف أن هناك تضادا عميقا غير قابل للتجاوز بين المشروع الإسلامي ذي الصبغة الدينية التقوية وبين المشروع الشيوعي أو اللائكي ذي السمات الإلحادية المنحلة. والحقيقة أن الزعامات الجزائرية المعاصرة ما زالت إلى اليوم تقف في مفترق الطرق، وتعاني معاناة حقيقية من (تركة) العمل السياسي الذي بدأ سنة 1936، والذي عملت الثورة التحريرية على تأجيل حل مشكلاته. وهي تحاول أن تسير هذه التركة بكل ما تستطيع من حكمة وأناة، فتعمل من جهة على المحافظة- نوعا من المحافظة - على الأصول العقيدية والأخلاقية للمجتمع الجزائري، وتعمل على استلهام بعض أسس هذه المرجعية في العمل الوطني، وهي من جهة ثانية تعمل على إرضاء توجهات الأحزاب اللائكية التي جعلتها أخطاء الثور التحريرية التي أشركتها في العمل الوطني، وتحالفاتها التاريخية مع القوى اللائكية الأجنبية، وسيطرتها على دوائر متعددة في الإدارة قوة حقيقية يجب أن يحسب حسابها في معادلة تسيير الشئون الوطنية وتقرير السياسات. ومن المعلوم أخيرا أن كثيرا من هذه النقائص ما كان لها أن تكون لو أكملت جمعية العلماء عملها التكويني الذي كان من سماته الأساسية المحافظة على الأبعاد التاريخية للشخصية الوطنية، وكان من أهدافه التوصل إلى تخريج جيل منسجم لا تتنازع قواه، بل تتجه معا نحو هدف واحد نظرا لكونها نتاج ثقافة واحدة.

2 - أما النقطة الثانية التي نحب أن نعرض لها فهي تقرير الأستاذ ابن نبي بأن العمل السياسي للجمعية هو سبب فشلها في إكمال إنجاز المشروع الذي ابتدأته منذ مدة. والحقيقة أن هذا الحكم وإن كان صحيحا بدلالة ارتباط ابتداء سقوط مستوى إسهام الجمعية في توجيه الحياة العامة بدخول حزب النجم للجزائر، وهو الحزب الذي سيطر منذ ذلك التاريخ على مجمل العمل الوطني، إلا أن هذا يعد أحد أسباب فشل الحركة الصلاحية بحيث لا يصح أن نفسر به وحده سبب هذا السقوط. ومن أوضح العوامل التي يجب أن تقدم لتفسير هذا الأمر أن الجمعية قد ارتبطت ارتباطا وجوديا بزعيمها الأول الإمام عبد الحميد بن باديس الذي كانت عبقريته تكفي لإدراك المشكلات الجزائرية، واقتراح حلولها، وكانت شخصيته باعتباره إضافة إلى هذا رجل ميدان تجمع من حولها جهود زملائه، أما وقد توفي الإمام في 1940 ، أي في التاريخ الذي كان العالم أجمع يتغير بفعل الحرب العالمية

الثانية وما نتج عنها من آثار تحتاج إلى مثل إدراكه وشخصيته، فإن الحركة الإصلاحية قد فقدت رأسها المفكر الذي لم يستطع تعويضه بالكفاءة ذاتها الشيخ البشير الإبراهيمي الذي تعرض بعد نشوب الحرب مباشرة إلى توقيفه عن العمل العام رفقة زملائه من علماء الجمعية. وقد عمل هذا الإجراء الاستعماري على إبعاد القيادة الجديدة عن قواعدها مدة طويلة من الزمان كانت كافية لبعثرة الجهود السابقة.

كما لعبت التطورات الحادثة في حقل العمل السياسي الوطني بعد انتهاء الحرب وسيطرته على الساحة الوطنية في توسيع الشقة بين عملها الذي ظلت تقوم به وبين التوجهات العامة للفاعليات السياسية التي استطاعت أن تفجر الثورة، وقد كان هذا آخر عهد الجمعية بالاستقلال بمشروعها إذ حلت نفسها بعد إعلان الثورة بمدة، ودمجت قواها في العمل الوطني المسلح الذي أنتج الحصول على الاستقلال الذي سيد المرجعية الثورية على حساب العمل القاعدي الفاعل في الإنسان الجزائري.

3-أما النقطة الثالثة التي نود عرضها فتتعلق بالعلاقة التي كانت تربط بين الأستاذ بن نبي وجمعية العلماء. ومن المعروف أن هذا المفكر لم يرتبط بالحركة عضويا في حياة ابن باديس، ومن المؤكد أن ذلك يعود إلى أنه في تلك الفترة لم يكن-نظرا لصغر سنه-من العلماء الذين لهم إسهام معروف في مجال البحث والتأليف. ولكنه-كما أوضحنا في هذا البحث- كان يقدر عملها طيلة هذه الفترة تقديرا مخصوصا، ويرى في رئيسها مثالا لما يكون عليه العالم العامل. ولكن الأستاذ بن نبي ظل بعد اشتهاره بعيدا عن الانخراط في العمل الذي كانت تقوم به الجمعية، ومن المؤكد أن ذلك يعود أساسا إلى عدم رضاه أصلا بالخط الجديد الذي كانت تسير عليه هذه الحركة في الخمسينات، وقد عبر بصراحة عن هذا الموقف في أول كتاب له، وهو (شروط النهضة) الصادر سنة 1948. ولعل هذا لم يرق للجمعية ولذلك هاجمته إحدى تنظيماتها وهي جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين متهمة الكتاب-كما ينقل الأستاذ بن نبي- بالإضرار" بقضية الشعب"[27]. وقد فسر شخصيا ذلك إما بجهل الطلبة، وإما بعملهم للاستعمار، وإما بوجود تيارات مدسوسة عليهم. وقد زادت شقة البعاد بعد ذلك حين سحبت

[27] -الصراع الفكري في البلاد المستعمرة-مالك بن نبي-دار الفكر- دمشق-ط 1985- ص 77 .

الجمعية منحة كانت تدعي-حسب قول الأستاذ بن نبي-منحها له تشجيعا للإنتاج الفكري[28].

ورغم ما ذكرناه فإن سبب الخلاف الحقيقي في رأينا يكمن في نفور هذا المفكر من العمل السياسي، ولا يعني هذا عدم تدخل حساسيته المفرطة - إذ كان مهووسا بفكرة قدرة الاستعمار على تعطيل المشاريع النهضوية، وهذا صحيح، ولكنه كان يفسر أمورا (تافهة)، وخصوصا في حياته وسيرته(7) بالاستعمار رغم أن تفسير ذلك متيسر بامور قريبة تماما[29] - إزاء العالم الخارجي في زيادة هذا النفور. هذا من حيث موقفه من الجمعية، أما من حيث موقف هذه الحركة ومؤسساتها من المفكر وإنتاجه - والذي نتج عنه ما وصفه في مؤلفاته من هجوم الجمعية على نظرياته - فيعود، ببساطة ، إلى الاختلاف الواضح بين توجهات تنظير الأستاذ بن نبي لمشكلات الأمة الإسلامية ومناهج العمل النهضوي، والعبقرية الفذة التي جعلت الكثير من أفكاره جديدة حتى على جهابذة الفكر الإسلامي الذين لم يبدأوا الكتابة في بعض الموضوعات إلا بعد ترجمة الأستاذ عبد الصبور شاهين لبعض مؤلفاته بمدة من الزمان. وهذه سمات فكرية لم تتعودها حركة الإصلاح الإسلامية في ذلك الزمان حيث كان يغلب عليها طابع الثقافة التقليدية التي تحصر أسباب تأخر المسلمين في (مخالفة الشرع) وتجعل (التقدم) قرينا للالتزام بالعبادات. وهذه النظرة رغم صوابها مطلقا إلا أنها تبسط المشكلات والحلول إلى أقصى حد، ولا تنتبه إلى أن (العبادات) لا تؤثر في عالم الروح والمادة إلا إذا تحولت إلى (فعاليات)، وهذا بالضبط ما كان يحاول أن يعبر عند الأستاذ بن نبي في جملة مؤلفاته التي لم تستطع الحركة الإسلامية آنذاك - من الملاحظ أن بعض الأفكار الفذة للأستاذ بن نبي ما زالت لم تدرس وبالتالي لم تتفاعل معها الحركة الفكرية الإسلامية إلى اليوم - فهمها، وبالتالي بادرت إلى الهجوم عليها وعلى صاحبها. ورغم كفاية ما ذكرناه هنا في تفسير هذا الأمر فإننا ندعو القارىء إلى النظر في الخصام الذي ما زال يميز الحركات الأصولية وحركات الجزأرة في الجزائر - وفي غيرها من بلاد الإسلام

---

28 - السابق - ص 78 .

29 - نبهني إلى ذلك الأستاذ عبد الصبور شاهين أثناء مناقشته الرسالة التي تقدمت بها لنيل درجة الماجستير في قسم اللغة العربية بجامعة عين شمس سنة 1989، والتي عنوانها (الحضارة الإسلامية في فكر مالك بن نبي). وروى في ذلك قصصا حدثت له شخصيا مع الأستاذ بن نبي.

وإن اختلفت التسميات - ليتأكد من أن الخلاف بين الأستاذ بن نبي ابن نبي والجمعية يكمن في منهج التفكير وشكل المشروع الإسلامي المقترح أكثر من تعلقه بالأشخاص. وتلك مشكلة أخرى.